

تضمنت وقف استكمال تنفيذ مشاريع مجموعة طلال ابو غزالة

محاولات «تطوير العبدلي» تملك اراض ومبان يعطل مصالح مستثمرين منذ ٢٠ شهرا



تعديات على الرصيف والطريق العام واغلاق منافذ يستخدمها المشاة والمركبات

عمان - الدستور - كتب خالد الزبيدي

ذات العلاقة في امانة عمان قرارا بتاريخ ١٢ / ٦ / ٢٠٠٥ يقضي بوضع قطع الاراضي المشار اليها اعلاه قيد الدراسة ومنع المبيع والترخيص والبناء وايه اعمال اخرى فيها. وعند ذلك التاريخ والجهات المعنية لاتزال " تدرس" المنطقة وكان الدراسة تحتاج كل هذا الوقت بما يتضمنها من خسائر وتكاليف واضرار بمصالح اهالي المنطقة والمستثمرين.

السياريو الذي لم يعد سرا ان شركة تطوير العبدلي تسعى لتملك قطع الاراضي المشار اليها عن اصحابها، وان لم تنجح في ذلك فان تعطيل المصالح وربما الاستيلاء من قبل الامانة سيكون الحل رغم الصعوبات التي تكثف مثل هذه الخطوة، وفي هذا التصرف خروج على الحياد في هذه القضية، ومخالفة لاحكام المادة ١١ من الدستور .

المثير للانتباه ان شركة العبدلي تملكته مؤخرا احد المباني في المنطقة مخالفة لقرار الامانة بمنع التصرف في الاراضي والمباني في الحوض ١٤ من اراضي عمان المحاذية لمشروع العبدلي، وبالفعل شركة العبدلي بالاستيلاء على الرصيف المخصص للمشاة كما وضعت حواجز في منتصف الشارع منتهكة بذلك حقوق المشاة ومستخدمي الطريق دون ان تتحرك الجهات المعنية حيال

عملت الجهات الرسمية المعنية في سبيل تحسين مناخ الاستثمار طوال السنوات الماضية، وسنت قوانين وتشريعات للمساواة بين المستثمرين الاردنيين والمستثمرين غير الاردنيين، وقد نجحنا في تحقيق ذلك، الا ان الصورة اخذت مؤخرا منحى تميز طبيعي عندما بدأت بعض التطبيقات للقوانين تمنح المستثمر غير الاردني الانفضلية، حتى بلغ الامر تعطيل استثمارات محلية بصورة غير مبررة، وتطرح استفسارات في مقدمتها .. لمصلحة من يتم ملل التطبيق غير العادل؟ ومن يقف وراءه؟ هذه المقدمة كان لابد منها عندما نتحدث عن تعطيل استثمارات في منطقة العبدلي لمجموعة طلال ابو غزالة المعروفة والمشهود لها بالنجاح والمساهمة جنبا الى جنب مع المؤسسات الوطنية في التنمية والتأهيل وتشغيل المئات وتدر اكثر من ١٠٠ مليون دولار من العملات الصعبة.

مجموعة طلال ابو غزالة التي تتخذ من عمان مركزا لعملياتها حصلت خلال العام ٢٠٠٤ على تراخيص لاقامة «مبان جديدة لتعزيز اعمال المجموعة التي تدير نحو ٦٠ فرعا تنتشر في ٢٢ دولة، وبعد ان باشرت البناء وبلغت مرحلة متقدمة، اصدرت الجهات

مقر لشركة العبدلي يستحوذ على الرصيف وجزء من الشارع العام

عن الاضرار التي لحقت بهم، خاصة وان هذه الاراضي لم تكن ابتداء ضمن مشروع تطوير منطقة العبدلي لدى طرحه للاستثمارات الخاصة.

الكبرى. لقد كفل الدستور الاردني والقوانين المناهضة حق المواطنين في استخدامات الارصفة والطريق العام، وحقوقهم في التصرف بممتلكاتهم، وحقهم في التعويض

هذا التعدي على الطريق، كما لم يتم التحرك لازالة اللوحات الاعلانية للمشروع اتفادا للمرحلة الاولى من التعليمات الجديدة الخاصة باللوحات الاعلانية في منطقة عمان